E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X



واقع وأبعاد العلاقات الأوروبية مع دول المغرب العربي

The reality and dimensions of European relations with the Maghreb countries

د. راضية ياسينة مزاني

جامعة الجزائر 3

radirose2001@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: **2019/02/04** تاريخ النشر: **2019/03/15**

الملخص :

نصت اتفاقية روما 1957 على إبقاء الدول الأوروبية على علاقات وطيدة مع مستعمراتها السابقة وهذا ما أدى بها إلى إبرام اتفاقيات مع الدول المغاربية منذ ستينيات القرن الماضي وقد كانت هذه الاتفاقيات تتراوح بين اتفاقيات تعاون واتفاقيات شراكة تشمل جميع المجالات وتعلق الأمر بالسياسة المتوسطية الشاملة والمجددة والحوار بين ضفتي المتوسط ثم الشراكة الأورومتوسطية مع إعلان برشلونة وسياسة الجوار والاتحاد من أجل المتوسط.إلا أنه، وبالرغم من كل هذه الاتفاقيات التي تدعي التعاون أو الشراكة إلا أنها اتفاقيات في اتجاه واحد تخدم بالدرجة الأولى الجانب الأوروبي وهذا من جهة لضعف دول المغرب العربي، وهذا الضعف راجع لاعتمادها على مورد واحد تصدره للدول الأوروبية واستيرادها لمعظم المواد المصنعة و الأدوية وحتى الحبوب، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية رغم المحاولات العديدة ورغم الموارد التي تزخر بها. و من جهة أخرى للتشقق الموجود بين دوله التي لم تستطيع توحيد بعضها رغم النقاط المشتركة بينها الأمر الذي استغلته الدول الأوروبية لصالحها وأبقت على هذه العلاقات تحت تسميات مختلفة إلا أنها في حقيقة الأمر علاقات سيطرة، لأنها غير متناسقة وفي اتجاه واحد، هذا بكل بساطة لأنها بين طرفين مختلفين تماما.

الكلمات الدالة:

الدول المغاربية ;الاتحاد الأوروبي ;اتفاقية روما ;الشراكة المتوسطية الشاملة ;الشراكة المتوسطية المجددة ;إعلان برشلونة ;سياسة الجوار ;الاتحاد من أجل المتوسط.

Abstract:

The Treaty of Rome (1957) stipulated that European countries should maintain close relations with their former colonies, which led to the conclusion of agreements with the Maghreb countries since the 1960s.These agreements ranged from cooperation agreements and partnership agreements covering all fields, The Mediterranean and the Euro-Mediterranean Partnership with the Barcelona Declaration, the Neighborhood Policy and the Union for the Mediterranean.

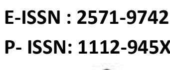
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X


However, despite all these agreements that claim cooperation or partnership, they are one-way agreements that primarily serve the European side and this is on the one hand the weakness of the Arab Maghreb countries. This weakness is due to the dependence on one supplier exported to European countries and importing most of the manufactured materials, And its inability to achieve development despite the many attempts, and despite the resources that are abundant in them. On the other hand, the division between its countries, which could not unite some of them, despite the common points, which has been exploited by European countries in their favor and kept these relations under different names but They are in fact control relationships because they are inconsistent and in one direction this is simply because they are between completely different parties.

Key Words :
Maghreb countries; European Union; Rome Convention; Comprehensive Mediterranean Partnership; Renewed Mediterranean Partnership; Barcelona Declaration; Neighborhood Policy; Union for the Mediterranean

بحكم الاستعمار السابق بقيت دول المغرب العربي على علاقة وطيدة مع الدول الأوروبية التي تعرف جيدا ثروات هته المناطق التي تحتل موقعا جغرافيا مهما يجعلها متميزة بحركة تجارية ذات أهمية كبيرة،الأمر الذي جعلها نقطة التقاء حضارات وديانات وثقافات مختلفة،ولهذه الأسباب ورغم استقلالها،لا تزال محط أنظار الدول الكبرى خاصة الدول الأوروبية التي تبحث عن كل الفرص لتفرض سيطرتها عليها سواء بطريقة مباشرة أم بطريقة غير مباشرة ولتُشرِع هذا الأمر، أبرمت معها عدت اتفاقيات وجدت أساسها في اتفاقية روما التي تنص على تطوير علاقات ضيقة مع المستعمرات السابقة .بالمقابل الدول المغاربية أو البعض منها كانت ولا تزال بحاجة لهذه الاتفاقيات التي تضمن لها نوع من الاستمرارية في ظل هذا النظام الدولي الجديد المعقد و الذي تسوده العديد من المشاكل في جميع القطاعات خاصة الاقتصادية منها والأمنية فكل من الجزائر وتونس والمغرب تحتاج لطرف قوي يضمن لها الأمن بجميع أنواعه. وقد عرفت هذه الاتفاقيات أشكالا متعددة تتراوح بين التعاون والشراكة والإتحاد،فما هي الأسباب الحقيقية وراء هذا التقارب، ما هي معيقاته و هل استفادت دول المغرب العربي من المبادرات الأوربية في المنطقة؟

2-اتفاقيات التعاون الأورومغاربي

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X



في سبعينيات القرن الماضي بدأت الدول الأوروبية تظهر على الساحة الدولية في ضل العقد الأحادي محاولة إثبات وجودها من خلال الجانب الاقتصادي والسياسة الخارجية عن طريق محاولة إبداء رأيها والتدخل في بعض القضايا، وكلما تكتلت أكثر كلما زادت الحاجة للتدخل أكثر وكذلك الحاجة لإبرام علاقات مع الدول الأخرى في ظل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأوربية للأمن والدفاع، لذلك تعددت الاتفاقيات وخاصة مع الدول المغاربية لتضمن سوقا لمنتجاتها من جهة، والمحافظة على أمنها الطاقوي من جهة أخرى، ومن جهتها تحاول كل من تونس والمغرب والجزائر الإبقاء على علاقات وطيدة مع الدول الأوروبية لأنها بحاجة لمنتجاتها ولأموالها، وعلى هذا الأساس فكل اتفاقيات التعاون تصب في قالبا واحدا ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

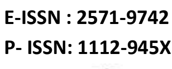
1.2-**الحوار العربي الأوربي**

من بين الأهداف الأساسية للعقد الأحادي الأوروبي مواصلة البناء السياسي بعد النجاح الذي عرفه التكتل الاقتصادي مع المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ،ولذلك كانت الدول الأوروبية في تلك الفترة تريد إدخال عنصر الأمن في أهدافها وهذا بمحاولة التدخل في الأزمات التي كانت في تلك الفترة،حيث شكل الصراع العربي الإسرائيلي أحد المواضيع المتناولة في التعاون السياسي خلال التحضير لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا CSCE وهذا في أول لقاء وزاري في ماستريخت سنة1970[1] ،حيث كانت الدول المغاربية طرفا فيه، وتعددت اللقاءات إلى أن توقف الحوار نهائيا بعد حرب الخليج الأولى نظرا للمشاكل التي عرفتها تلك الفترة من بينها فشل الدول الأوروبية في تكوين موقف مشترك لأن العقد الأحادي أثبت محدوديته إزاء القضايا الخارجية، أضف إلى هذا انضمام اليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية 1981، والانقسام العربي بعد اتفاقيات كامب دافيد1979،حيث أصبح الصراع فلسطيني إسرائيلي بعدما كان عربي إسرائيلي، وتشكيل حكومة يسارية في فرنسا ووصول دونالد ريغان للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية .

2.2-**السياسة المتوسطية الشاملة** PMG

كانت اتفاقية روما لسنة 1957[2] تنص على تطوير علاقات ضيقة مع المستعمرات السابقة، وعلى هذا الأساس بدأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنسج علاقات تجارية مع كل من تونس المغرب في بداية الستينات ،أما الجزائر فلم توقع على الاتفاقية إلا في سنة 1976 ، ودخلت حيز النفاذ 1978 هذه الاتفاقيات تضم ثلاثة بنود من التعاون:

-التعاون التجاري عن طريق تسهيل المرور الحر للسلع المصنعة والتعامل بالأفضلية بالنسبة للمنتجات الزراعية وهذا بالتقليل من حقوق الجمارك من 20 %إلى 80%حسب المنتوج[3].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X



-التعاون المالي و الاقتصادي ،حيث أكدت البروتوكولات المالية على المساعدات التي تأخذ أشكال مختلفة من بينها قروض من البنك الأوروبي للاستثمار بنسبة فوائد تقدر ب 1% فقط.

-التعاون الاجتماعي حيث أخذت المجموعة الاقتصادية على عاتقها مهمة المساعدة على تطوير الجانب الاجتماعي في هذه المناطق وكذلك تحسين مستوى العمال المهاجرين إلى أوروبا وإعطاءهم حقوقهم الاجتماعية .لكن هذه الاتفاقية كانت في اتجاه واحد والميزان التجاري لم يكن متوازنا فإذا أخذنا مثال الجزائر كانت هذه الأخيرة تصدر ما يقارب 5602 مليون فرنك فرنسي منها 20% مواد زراعية و غذائية و تستورد 6980 مليون فرنك فرنسي 13% منها مواد زراعية وغذائية[4]. و هذا ما سوف يتضح من الجدول التالي:

التجارة الخارجية للجزائر في 1970 بالمليون فرنك فرنسي

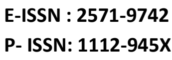
المنتوج	الواردات	من أوروبا	الصادرات	نحو أوروبا
مختلف المنتجات	6064	620.5	4460	7753.5
منتجات زراعية و غذائية	916	64	1142	122
المجموع	6980	684.5	5602	875.5

Source :Leguefche Khoudir, "l'accord d'association entre l'Algérie et l'Union européenne",in memoire online.mht,consulté le 20.12.2016.

إن ما ميز هذه الاتفاقية هو محدوديتها، هذا لأنها كانت مبرمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وثلاثة دول مغاربية فقط، كما أن أوروبا كانت تفضل العلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية خاصة عندما يتعلق الأمر بالعلاقات التجارية التي ركزت عليها دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي والإنساني، أضف إلى هذا تفاقم المشاكل الاقتصادية في الدول المغاربية، إذ ازدادت الديون الناتجة عن سياسات إعادة الهيكلة والجدولة وشروط صندوق النقد الدولي وخاصة بالنسبة للجزائر في نهاية الثمانينات التي كانت تعرف مشاكل سياسية أضيفت إلى المشاكل الاقتصادية [5].

3.2-الحوار في إطار 5+5

الذي تأسس بروما سنة1990[6] متمثلا في المبادرة التي جاءت من قبل فرنسا بين كل من دول اتحاد المغرب العربي الخمس والدول الخمسة من الساحل الشمالي الغربي لدول المتوسط فرنسا واسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا، هدفها تحقيق الاستقرار والسلام بداية بدول شمال إفريقيا في مجال الاقتصاد والتنمية وتنظيم الهجرة غير الشرعية والحث على تشجيع الحوار الفعال من أجل حل القضايا المشتركة خاصة السياسية والأمنية .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X



لكن هذا الحوار عرف كذلك عدة عوائق حالت دون إستمراريته في تلك الفترة وهي اهتمامه بجانب واحد وهو الدفاع أضف إلى كل هذا، المشاكل التي كانت موجودة في تلك الفترة كالأزمة السياسية الجزائرية ومشاكلها الحدودية مع المغرب، وقضية لوكربي في ليبيا. هذا ما أدى إلى توقفه ولم يتم استئناف أشغال الحوار إلا في سنة 2001.

4.2-**السياسة المتوسطية المجددة** PMR

والتي تبناها المجلس الأوربي سنة 1990 وتم التوقيع عليها في 1992 وهذا بعد التغيرات التي عرفها النظام الدولي في تلك الفترة كنهاية الحرب الباردة وحرب الخليج وكان هدفها مضاعفة التعاون مع الدول المتوسطية، حيث تحصلت هذه الأخيرة على زيادة 40% [7] من حجم الأموال المقدمة في إطار البروتوكولات السابقة التابعة للسياسة المتوسطية الشاملة ، وكان لها أهداف إستراتيجية أكثر دقة تمثلت في النقاط التالية[8]:

-مساندة برامجإعادة جدولة الديون التي وضعها كل من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي.
-إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
-تشجيع حماية البيئة.
-تمويل الأعمال الإقليمية و تقوية الشراكة .
-التركيز على حقوق الإنسان .
-مساندة المجتمع المدني.

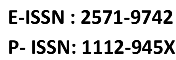
لكن هذه الاتفاقية تميزت بدورها بعلاقات تجارية محض فقد كانت المجموعة الأوروبية تقدم مساعدة مالية مقابل امتيازات تجارية.

3-عقد اتفاقيات شراكة

1.3-**الشراكة الأورومتوسطية مع إعلان برشلونة** .

تم التوقيع على إعلان برشلونة 1995 في إسبانيا وقد شكل هذا الاتفاق مرحلة جديدة في العلاقات الأورومتوسطية لأنه أول مشروع حقيقي لكسر الحواجز الموجودة بين الشمال والجنوب ولا يتضمن فقط الجوانب الاقتصادية والمالية بل يتعداها إلى الجوانب السياسية والإنسانية، ولأول مرة تتفق 27 دولة 15 من أوروبا و 12 من المتوسطي على العمل من أجل ضمان الأمن والاستقرار في المتوسط من خلال السعي نحو ثلاثة أهداف أساسية :

- تحقيق شراكة أمنية و سياسية من أجل خلق منطقة سلام و استقرار قائمة على حقوق الإنسان.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X



- تحقيق شراكة اقتصادية ومالية من خلال وضع أسس منطقة حرة تضم الدول 27 مستندة على مبادئ اقتصاد السوق والخوصصة من خلال برنامج إجراءات الهيكلة MEDA.
-تحقيق شراكة ثقافية و اجتماعية و إنسانية، وهذا بالمساعدة في تطوير المجتمع المدني والتحكم في ظاهرة الهجرة.

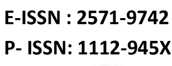
2.3-اتفاقيات الشراكة مع الجزائر

لتحقيق المشروع المتوسطي الكبير الذي شرعت فيه دول الإتحاد الأوروبي مع إعلان برشلونة،شرع هذا الأخير في عقد لقاءات مع كل من الجزائر المغرب وتونس التي كانت الدولة الأولى الموقعة على اتفاقيات الشراكة في 1995 ونفذتها بصفة انفرادية حيث وضعت مادة في قانون المالية تلزمها بتطبيق الاتفاق قبل أن تصادق عليه الأطراف المشكلة له وقد تم تنفيذ هذا الأخير في الفاتح من جانفي1996[9]، نفس الشيء بالنسبة للمغرب الذي استفاد من هذه الشراكة مباشرة بعد تونس. بالنسبة للجزائر فقد أخذت وقتا طويلا للدخول في هذه الاتفاقيات نظرا للوضع الداخلي الذي كانت تعاني منه سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت الجزائر تطالب بمعاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي نظرا لموقعها الجغرافي ومشاكلها الداخلية وهذا ما أدى إلى مسيرة طويلة من المفاوضات إلى أن تمت المصادقة على اتفاقيات الشراكة في 13 ديسمبر 2001 ببروكسل ووقعت عليها في 22 أفريل 2004 ودخلت حيز التنفيذ في 2005 ووكان الغرض منها جعل المنطقة المتوسطية منطقة مستقرة حيث تناولت اتفاقية الشراكة الجوانب السياسية و التجارية والاقتصادية و المالية.

و يعد الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر بنسبة تفوق 60 % حيث زادت نسبة الواردات من 8.2 مليار دولار قبل تطبيق اتفاقية الشراكة إلى 24.21 مليار دولار في 2011 أما بالنسبة للصادرات نحو الإتحاد الأوروبي فقد انتقلت من 15 مليار دولار إلى 36.3 مليار دولار في 2001[10].لكن هذه الإحصائيات تؤكد على التبعية الجزائرية للإتحاد الأوروبي فالصادرات نحو هذا الأخير تتمثل في المحروقات. فأوروبا تعتمد عليها كثيرا في هذا المجال خاصة بعد الأزمة الأوكرانية .

3.3-سياسة الجوار2004

يقصد بتطبيق سياسة الجوار الأوروبية إنشاء دائرة من الحكم الراشد في حدود الإتحاد الأوروبي حيث تضم كل الدول التي لها حدود برية أو بحرية مع الإتحاد[11] وهي الجزائر وتونس وليبيا والمغرب ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وأوكرانيا وبيلوروسيا وملدافيا،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X


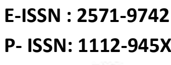

وجورجيا وأرمينيا و أدرابيجان وسوريا التي علق الإتحاد الأوربي تعاونه الثنائي معها في 2011.[12].

وكان هدف هذه السياسة إحاطة الإتحاد بقوس من الدول تقيم معها علاقات ضيقة لتأسيس شراكة قوية واندماج اقتصادي، حيث يقدم الإتحاد الأوروبي لدول الجوار مساعدات ملموسة وبالمقابل تقوم هذه الدول بتغييرات سياسية واقتصادية،حيث يعمل الكل على توثيق العلاقات وفق لأهداف الإستراتيجية الأوروبية في القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والإحساس بالمسؤولية المشتركة إزاء النزاعات و حلها وإحلال السلام والأمن من خلال مراقبة الهجرة و كل أنواع الممارسات غير الشرعية . وتسعى هذه السياسة إلى حث الشركاء على الالتزام بقيم مشتركة مثل الحكم الراشد وسيادة القانون واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات وتطبيق مبادئ اقتصاد السوق و التنمية المستدامة[13] .و قد أطلق الإتحاد الأوروبي على سنة 2005 اسم سنة البحر المتوسط ومعها الذكرى العاشرة لإطلاق الشراكة الأورومتوسطية،وبما أن الدول المغاربية جزء من هذه السياسة فقد استفادة سنة 2006 من مشروع MEDA وهي مساعدات مقدمة إلى الدول المتوسطية لمساندة التغييرات في دول الجوار.

لكن هذه السياسة وضعت خصيصا على إثر التوسع الذي عرفه الإتحاد الأوروبي ابتداء من 2004 بانضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية وذلك لتجنب خلق حدود جديدة داخل أوروبا، وقد تمت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية بعد أحداث الربيع العربي في 2011 أين تم التأكيد على ضرورة جعل استقرار المنطقة هدف أساسي للسياسة الجديدة، بحيث تم تغيير آلية تمويل السياسة الأوربية للجوار حيث سميت بالآلية الأوروبية للجوار و التي خصصت ميزانية تقدر ب15 مليار يورو للفترة الممتدة من 2014إلى 2020 لكن مع إتباع مرونة أكبر وتحديد شروط أكثر صرامة[14].

4.3-الإتحاد من أجل المتوسط

بعد المشاكل التي واجهتها سياسة الشراكة و سياسة الجوار اقترح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إنشاء اتحاد يتخطى حدود الشراكة ويقدم لمسيرة برشلونة دفعة جديدة، حيث يتكون هذا المسار الجديد من دول الإتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط ودول جنوب وشرق المتوسط وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وتركيا وسوريا ولبنان وإسرائيل ومصر،وبعد محادثات مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي رفضت أن تقصى باقي دول الإتحاد الأوروبي تم إدراج هذه الأخيرة، و أصبح الإتحاد من أجل المتوسط يضم كل دول الإتحاد الأوروبي و كل بلدان الحوض المتوسط، وعلى هذا الأساس حضر قمة باريس المنعقدة في 13 جويلية 2008 ثلاثة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X



و أربعون بلدا منها 27 دولة أوربية و كل بلدان حوض المتوسط باستثناء ليبيا التي رفضت المشاركة في اللقاء[15] .

كانت أهدف الاتفاقية تتمثل في العمل من أجل فكرة مستقبل مشترك والارتقاء بالعلاقات السياسية بين كل الدول المشاركة وإقامة تنظيم مشترك في المجال الاقتصادي وتنصيب نظام تنموي دائم وإقامة مشاريع بارزة ووضع صيغ أفضل لتوزيع المسؤوليات على كل الأطراف وهذا عن طريق :

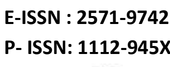
-تعزيز الديمقراطية .
-محاربة الإرهاب.
-دعم عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.
- جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي.
-إقامة مشاريع مشتركة.

4- مفارقات و معيقات العلاقات الأورومغاربية

رغم تعدد الاتفاقيات بين الطرفين الأوروبي والمغاربي واختلاف مسمياتها،إلا أن مجموعة كبيرة من المشاكل لا زالت عائقا أمام هذا المسار وهذا للعديد من العوامل الداخلية و الخارجية ولاختلاف نظرة كل طرف إلى الآخر،سواء تعلق الأمر بالتهديد و الحماية أو التعاون والشراكة، فنجد العديد من التناقضات في الأهداف المسطرة و العمليات المطبقة وهذا ما سيتضح من خلال النقاط التالية:

1.4-الدول المغاربية مصدر تهديد للدول الأوروبية

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التهديدات في نظر الغرب لم تعد تأتي من الشرق بل من الجنوب الذي أصبح مصدر خطر إرهابي وديموغرافي وهجرة وفقر إذ أنه منبع للإرهاب ولم يستطع تحقيق التنمية التي بدأ فيها منذ ستينيات القرن الماضي مما جعل شعوبه تنزح إلى الشمال المتقدم بطريقة شرعية أو غير شرعية و تنقل كل مساوئ البلد إليه و تساهم في زيادة التهديدات .فالدول الأوروبية ترى في الجانب المغاربي وكرا للتهديدات الاتماثلية يجب احتوائه وهذا من بين أسباب الشراكة التي ستتحكم -حسب الإتحاد الأوروبي- في الآثار الاجتماعية السلبية الموجودة في هذه الدول النامية مثل الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وظاهرة المخدرات، وإلا فكيف يمكن التكلم عن شراكة مع دول تهدد كيانها هذا من جهة.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X



ومن جهة أخرى الدول المغاربية كذلك ترى في الدول الأوروبية مصدر تهديد بالنسبة لها بحكم تكتلها وتوسعها إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية وكل السياسات المتخذة بخصوص الدفاع المشترك وزيادة قوة جيوشها ومحاولة تدخلها في كل الدول التي تشكل تهديدا لها.

و على هذا الأساس كان على الطرفين أن يوفرا حد أدنى من الثقة لأن كلاهما بحاجة إلى الآخر ولأن الدول المغاربية ليس لديها خيارا آخرا.

2.4-استغلال التشقق المغاربي

تعرف الدول المغاربية عدة مشاكل بينها تجعلها في موقف ضعف أمام الدول الأوروبية وهذا ما شجع هذه الأخيرة على التعامل مع ثلاثة دول فقط من المغرب العربي و مع كل واحدة على حدى وهي تونس والمغرب والجزائر،في حين أن اتحاد المغرب العربي المشكل في فيفري1989 [16] مبني على خمس دول بما فيها موريتانيا وليبيا،لكن الإتحاد الأوروبي يبعد هاتين الدولتين، الأولى لأنها ليست متوسطية والثانية نظرا للعقوبات الموجهة إليها بعد قضية لوكربي من طرف هيئة الأمم المتحدة، والمفارقة أن الشراكة الأورومتوسطية تشمل دول غير متوسطية مثل السويد الدانمارك وألمانيا،ولم يتم إدراج موريتانيا التي كانت تشارك كعضو ملاحظ في الاتفاقيات السابقة إلا في الإتحاد من أجل المتوسط 2008. و عل هذا الأساس عوض أن يساعد مسار الشراكة في الاندماج المغاربي، قام بتشتيته [17] وخاصة أن الدول المغاربية تفضل التعاملات مع أوروبا عوض محاولة إيجاد صيغة للتعامل بينها رغم أنه من بين أهداف المشروع الذي وضعه إتحاد المغرب العربي[18] :

-تعميق روابط الأخوة بين الدول الأعضاء في الإتحاد.

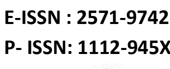
-التحقيق التدريجي لحرية تنقل الأفراد و السلع و رؤوس الأموال.

-تبني سياسة مشتركة في جميع المجالات.

و كل هذا عن طريق إقامة منطقة تبادل حر وإتحاد جمركي وسوق مشتركة، لكن كل هاته المشاريع لم ترى النور لحدة المشاكل التي تعرفها هذه الدول وهذا ما زاد من ضعفها.فدول الإتحاد الأوروبي تتحدث كطرف موحد وواحد على طاولة المفاوضات بينما تتحدث كل دولة مغاربية على حدى وهذا ما أضعف وجودها سواء ككيان موحد أو كدول منفردة.

3.4-غياب إرادة تنموية لدى الدول المغاربية

إضافة إلى عدم الاتفاق بين الدول المغاربية وانعدام التصرف ككتلة واحدة،هناك غياب إرادة حقيقية للتنمية فرغم الأموال التي تلقتها على شكل قروض من قبل البنك الأوربي للاستثمار،إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي من المفروض أن تقوم بها لم تأخذ بعين الاعتبار كخوصصة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X



بعض المؤسسات العمومية غير فعالة، وإصلاح الأنظمة المصرفية، كذلك إصلاحات على مستوى الديمقراطية وحقوق الإنسان وحتى في الجانب السياسي.

فلحد الآن لم تحقق هذه الدول نمو اقتصاديا يمكِنها من تحقيق التنمية المستدامة وهذا راجع لغياب أموال حقيقية ناتجة عن إنتاج حقيقي يحقق الاكتفاء الذاتي ويساعد في الدخل الوطني بالتصدير، فلا تزال هذه الدول تعتمد على الأموال الريعية خاصة الجزائر، وعلى المنتجات الأوروبية التي تستوردها بمبالغ ضخمة فتبقى الفجوة قائمة بين الشمال المصنع المتقدم والجنوب الزراعي الطاقوي المتخلف،و هذا ما تسبب في تعثر الشراكة الأوروومتوسطية،لأن الدول المغاربية طرفا في المعادلة وعليها أن تقوم بمجهودات لإنجاح هذا المسار وعدم ترك الساحة خالية أمام دول الإتحاد الأوروبي التي تستفرد في أخذ كل القرارات المتعلقة بمسار التعاون أو الشراكة أو الاتحاد. و يضاف لهذه المشاكل الاقتصادية مشاكل سياسية فعدم الاستقرار الذي تعرفه بعض الدول المغاربية يؤثر في العلاقات الخارجية وخاصة مع الدول الأوروبية التي تعتمد على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تشترط أن تكون متوفرة في الأطراف المقابلة .

4.4-الدول المغاربية سوق كبيرة للإتحاد الأوروبي

تعتبر الدول المغاربية سوقا كبيرة للإتحاد الأوروبي بثمانون ألف مستهلك فمجمل واردات الدول المغاربية تأتي من دول الإتحاد الأوروبي وهذا الأمر الذي تحاول هذه الأخيرة استغلاله لأنها متيقنة أن الدول المغاربية لا يمكن أن تستغني عنها وهذا للفرق الشاسع الموجود في اقتصاديات الطرفين، فحجم اقتصاد الإتحاد الأوروبي يفوق عشرة آلاف مليار دولار اقتصاد الدول المغاربية وهذا ما عزز الموقع القيادي للطرف الأوروبي في الفضاء المتوسطي بعد أن أصبح الشريك الرئيسي في المبادلات التجارية مع هذه الدول التي إضافة إل كونها سوقا لمنتجاتها، تعتبر مصدرا لأمنها الطاقوي إذ تمثل دول المغرب العربي 4 % من الاحتياط العالمي للنفط أما بالنسبة للغاز فإن الجزائر ثالث ممول لأوربا بعد روسيا و النرويج[19] .

إضافة إلى استفادة الدول الأوروبية من المواد الأولية التي تزخر بها المنطقة وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وإقامة استثمارات جديدة، نجدها تستخدم شعوب هته المناطق لأنها تمثل يد عاملة رخيصة. و من جهتها تعاني الدول المغاربية ضعفا في الاستفادة من المكاسب التي تتيحها اتفاقيات الشراكة أو تفادي الخسائر الممكنة فإزالة التعريفات الجمركية سيتسبب في المواجهة بين الشركات غير المتكافئة بين الطرفين كما أن الأسواق الأوروبية ستظل مغلقة أمام منتجات معينة أضف إلى ذلك أن الشراكة ميزت بين حرية التبادل التجاري التي أزالت الحواجز، وحرية انتقال الأشخاص التي قلصت لتفادي الهجرة[20].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X


5.4-توسع الإتحاد الأوروبي

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ظهرت دول أوروبا الوسطى والشرقية التي كانت ترى في الإتحاد الأوروبي ملجأ لتحقيق أمنها خاصة في المجال الاقتصادي حيث لاقت تشجيعا على الانضمام من قبل المفوضية الأوربية التي اتجهت في نوفمبر 2001 نحو سياسة Big Bang[21] ،و هذا ما حدث بالفعل ففي الفاتح من ماي 2004 التحقت عشرة دول إلى الإتحاد الأوروبي وهي بولونيا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولتوانيا ولاتيفيا وإستونيا وقبرص ومالطا، ثم رومانيا وبلغاريا في 2007 وكرواتيا 2010 .هذا التوسع الذي أصبح عائقا في وجه الشراكة الأورومغاربية التي كانت قد بدأت ب 15 دولة من الجانب الأوروبي لتصبح 28 ،فانضمام دول أوربا الوسطى والشرقية إلى الإتحاد جعل من هذا الأخير يخصص مبالغ ضخمة لصالح هذه الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية لم تأخذها السياسات الأوروبية بعين الاعتبار.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الدول كانت تتلقى مساعدات مالية من المجموعة الاقتصادية الأوربية منذ 1980 لكن كانت محدودة، وفي سنة1989 زودت بمشروع Phare بهدف تطوير كل القطاعات، وفي المرحلة من 1996 إل 1999 خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 6.7 مليار أورو لتطوير التربية والتكوين والزراعة وتطوير القطاع الخاص والبنى التحتية، كما خصص مبلغ 10 مليار أورو في المرحلة من 2000إلى 2006 لدعم المؤسسات وتمويل الاستثمارات أما في جويلية 2006 فقد زود الإتحاد بهيكل جديد وهو وسيلة المساعدة لما بعد الانضمام مدعمة بميزانية 11.468 مليار أورو لمرحلة 2007-2013[22] و بالتالي تحول جزء كبير من الاهتمام والمساعدات إلى الدول المنضمة حديثا.

بحكم العلاقات التاريخية و المصالح الاقتصادية، لا تزال الدول المغاربية مرتبطة بدول الإتحاد الأوروبي التي ترى فيها مثالا يقتدى به في التنمية وشريكا اقتصاديا لا يمكن الاستغناء عنه، وعلى هذا الأساس وافقت على كل اتفاقيات التعاون من السياسة المتوسطية الشاملة إلى المجددة و الحوار في إطار 5+5، ثم اتفاقيات الشراكة من التعاون الأورومتوسطي بعد إعلان برشلونة إلى سياسة الجوار،ثم الإتحاد من أجل المتوسط.

لكن يتضح في كل مرحلة من مراحل العلاقات الأورومغاربية سواء تعلق الأمر بالتعاون أو الشراكة أو الإتحاد، أنها كانت مشاريع هيمنة أكثر منها تعاون أو شراكة أو إتحاد، فكل العمليات الثلاث تحتاج إلى طرف في نفس المستوى وهذا غير متوفر في هذه الحالة بما أن قواعد اللعبة واضحة فسواء تعلق الأمر بالجزائر أو تونس أو المغرب تبقى هذه الدول ضعيفة جدا إذا ما قورنت بدول الإتحاد الأوروبي الذي يضم 28 دولة وحتى وإن كانت أغلبها ضعيفة بعد التوسع

مزاني راضية ياسينة ، المجلد العاشر ، العدد 1 ، ص ص 308- 320
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X


إلا أن الدول الكبرى فيها تغطي العجز الاقتصادي على غرار فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهذا ما سمح لها أن تكون قائدة العلاقات بينها وبين الدول المغاربية حيث أنها كانت ولا تزال تقرر الإطار والمفاهيم وقواعد اللعب والتمويل. فالعلاقة قائمة على نظرتين مختلفتين فأوروبا تريد التأثير والدول المغاربية تريد الشراكة وهذا مستحيلا لأنه وبكل بساطة الأمر يتعلق بعلاقة غير متناسقة بين طرفين مختلفين تماما.

فإذا أرادت الدول المغاربية الثلاث أن تصل إلى الشراكة المرجوة عليها أولا أن تحقق النمو الاقتصادي بإتباع عدد كبير من الإصلاحات في جميع الميادين لتستطيع تحقيق التنمية،ثم تحسين العلاقات بينها وحل التوترات ومحاولة إيجاد أرضية مشتركة وتكثيف المبادلات التجارية وتحقيق شراكة بين الدول الخمس لتفعيل اتحاد المغرب العربي. هذا ما سيسمح لها بالوقوف ندا للند مع الاتحاد الأوروبي واقتسام المهام في هذه الاتفاقيات و تحقيق الأهداف المسطرة في مسار العلاقات الأورومغاربية.

7- الهوامش

-عبد الفتاح شعيب،مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي:هلسنكي-باريس-برلين-براج، **السياسة الدولية**، العدد106،أكتوبر 1991، ص.69.

[2]-غسان الغربي،**سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث والتوثيق، بيروت،2000،ص248.

[3]- Mohamed Sibachir,"Algérie- Europe des atouts,des enjeux,et un rôle déconsidéré, **Europe et Maghreb voisinage immédiat distanciation stratégique,** Cread,septembre 2010,p.286

[4]- Khoudir Leguefche, "l'accord d'association entre l'Algerie et l'Union européenne",in memoire online.mht,consulté le 20.12.2016.

[5]-Aomar Baghzouz, "Les relation Euro-maghrébine dans le cadre du processus de Barcelone,bilan et perspectives", **Europe et Maghreb voisinage immédiat distanciation stratégique,** Cread,septembre 2010,p.47

[6]-Initiative 5+5 défense, ministère de la défense,dgris.www.defense.gouv.fr,consulté le 201612..20

[7]-"La Politique méditerranéenne de l Union Européenne" ,https://wwwlivementor com, consulté le 01.03.2017.

[8]-"Coopération Euro-Méditerranéenne», institut MEDA,www.medea.be,consulté le 21.02.2017.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X



[9]جهاد الغرام ، "مفاوضات الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر والإتحاد الأوربي المضمون و الآفاق"،أعمال الملتقى الوطني السادس المنظم من طرف مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية 12 مارس 2014، الجزائر 2015.ص191

[10]-"الشراكة الأورومتوسطية ورهانات الأمن والسلام في المنطقة"،موقع التجديد العربي،www.arabrenewal.info أطلع عليه يوم 20 .02 .2017.

[11]- Sven Biscop,"La Sécurité Européenne de la sécurité : un agenda ambitieux",**Défense nationale**,n05,mai2004,p.58.

[12]-"السياسة الأوروبية للجوار"،Neighbourhood info centre,www.euneighbours.eu،أطلع عليه يوم 2017.02.01

[13]- روز ماري هوليس، "الشرق الأوسط الكبير"، **السلاح و نزع السلاح و الأمن الدولي، الكتاب السنوي 2005**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،نوفمبر 2005، ص370.

[14]-"السياسة الأوروبية للجوار"،Neighbourhood info centre,www.euneighbours.eu،أطلع عليه يوم 2017.02.01

[15]-"الإتحاد من أجل المتوسط بدايته و تطوراته و مستقبله" ،mokhtarlgammal.typepad.com، اطلع عليه يوم 28 .01. 2017.

[16]-Paul Balta, **Le Grand Maghreb, des indépendances à l'an 2000**, la découverte, Paris, 1990, p.11.

[17]-Aomar Baghzouz,"Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : regard croisé sur les relations Euro-maghrébine",http://anneemagreb.revues.org,consulté le 25.01. 2017.

[18]-"l'UMA l'Union du Maghreb arabe"uma,www.maghrebarabe.org,consulté le 21.02.2017.

[19]-"الشراكة الأورومتوسطية و رهانات الأمن و السلام في المنطقة"،موقع التجديد العربي ، مرجع سابق.

[20]-أحمد كامل ، "إنجازات و إخفاقات الشراكة الأورومتوسطية"،froumeuropewww.aljazeera.net اطلع عليه يوم 24 .02. 2017

[21]-Philipe Moreau Defarges, **l'Union européenne,empire démocratique** ,ifri,Paris,2002, p.50.

[22]- راضية ياسينة مزاني،**مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2012.ص ص.445-446